

القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية

Role of banking sector in financing economic growth

وشاش فؤاد^{1*}، سماعني نسبية²

¹المركز الجامعي بميلة (الجزائر).

²جامعة وهران (الجزائر).

تاريخ النشر: 2020/03/18

تاريخ القبول: 2020/02/09

تاريخ الاستلام: 2019/11/26

ملخص:

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى اليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة نواحي الحياة منها الاقتصادية و الاجتماعية، و تحتاج عملية التنمية الى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار و الإنتاج، و ان اقتصاديات الدول و خاصة النامية تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تسعى هذه الدول الى اعادة هياكل اقتصادها الوطني و بناء استراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي و بالتالي زيادة الدخل الوطني و خلق مناصب شغل جديدة و تحسين مستوى المعيشة للمجتمع. كما ان عملية تمويل التنمية الاقتصادية تعد من أهم المعوقات التي تعمل احيانا على فشل السياسات الانمائية في الدول، و يقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، و يتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات، و قدرته على حشد وتقديم الودائع للجماهير على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد اذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية تساهم في خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية: تمويل، تنمية اقتصادية، قطاع مصرفي، تمويل داخلي

تصنيف JEL : G24 ؛ O1.

Abstract:

Economic development is a goal sought by most states is a comprehensive process affecting all aspects of life including economic and social development process, and you need to achieve preconditions had financial resources available to the state to meet their needs for financing investment and production, and the countries' economies and developing special problem in financing economic development, seeking to restore its national economy structures and building a development strategy, because it is the very foundation of all economic growth and thus increase national income and create new jobs and improve the standard of living of the society.

Economic development funding process is one of the most important obstacles that sometimes works on the failure of development policies in the states, and the banking sector has a vital role in the economy tends to any country, it is considered one of the most important sources of domestic financing of the state and the banking sector role in development through its funding for capital projects in all fields, and ability to mobilize and make deposits to the public in the form of loans to help in the growth of the economy providing for investment projects contributing to the creation of economic expansion in all fields.

Keywords: financing, economic development, banking sector, internal financing.

Jel Classification Codes : O1 ؛ G24.

1. مقدمة

إن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل إنها تمتد لأبعاد مختلفة تتضمن أحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والادارية وكذلك في العادات والتقاليد، هذه التغيرات تتطلب توفر شروط مسبقة لتحقيقها، ولعل أهم هذه الشروط توفر مصادر تمويل كافية وبيئة مهيأة للتنمية الاقتصادية.

يوجد للتنمية الاقتصادية عدة مفاهيم وأهداف منها زيادة اجمالي الدخل وبالتالي رفع مستوى المعيشة، ولما كانت للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة كان لابد من وجود مؤشرات تنموية لقياسها منها الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الناتج القومي وغيرها من تلك المؤشرات. تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على مصادر التمويل عديدة سنخص منها التمويل المصرفي الذي يعتبر من مصادر تمويل الدولة داخليا، لذلك تعمل الدول على زيادة الاهتمام بالتمويل الداخلي الذي ينقذها من الديون أو القروض الخارجية.

إن لعلاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية عدة مدارس ومذاهب لتفسر طبيعة العلاقة بينهما، و من هذه المدارس المدرسة الهيكلية و نماذج النمو الداخلي و التقيد المالي، كما وجدت آراء لبعض الاقتصاديين تحدد طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي و التنمية الاقتصادية.

2. التنمية الاقتصادية

إن جوهر عملية التنمية الاقتصادية هو تلبية حاجيات الأفراد و إشباع رغباتهم و الحرص على تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و الطبيعية و الاستفادة من الطاقات البشرية في تسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية، وتعلق التنمية بمجالات عديدة منها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العلمية و التربوية، كما نجد مصطلح تنمية الخدمات و تنمية البنية التحتية و تنمية الموارد الطبيعية و تنمية الموارد البشرية.

تتوقف مخرجات عمليات التنمية على مدخلاتها فكلما كانت هذه المدخلات ايجابية كانت مخرجاتها ايجابية أيضا و العكس صحيح أي حدوث ظاهرة التخلف، كما أن معيار فاعلية إحداث عملية التنمية في الأجلين المتوسط و الطويل يقسم دول العالم إلى دول ذات تنمية عالية و أخرى متوسطة و أخرى متدنية استنادا لعدة عوامل تتعلق بنوعية مخرجات عملية التنمية

1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن تحديد مفهوم لمصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، إلا أنهم يجمعون على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع¹، وفي هذا الصدد يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي:

يرى جيرارد ماير (Gerald Maier) بأن "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن". كما يعرفها كذلك "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و تحقيق العدل و المساواة"².

عرف (Kindle Berger) التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة او التي ينتظر انشاؤها"³.

يرى (Baldwin Meier) بان التنمية هي "عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد المتوسط، بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"⁴.

تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على أنها "العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه"⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها "التطور البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"⁶.

2.2. ابعاد التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أبعاد عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة، ويمكن تقسيم أبعاد التنمية الاقتصادية إلى أبعاد مادية، أبعاد سياسية، أبعاد دولية، بالإضافة إلى البعد الحضري للتنمية.

1.2.2 الأبعاد المادية للتنمية : يبدأ تحقيق الأبعاد المادية للتنمية الاقتصادية بتحقيق رأس مال يسمح بتطوير التقسيم

الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية. ويتحقق ذلك من خلال زيادة الدخل الوطني للبلد حيث يعتبر هذا الأخير من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، والدخل الذي نقصده هو الدخل الوطني الحقيقي وليس الاسمي (إقصاء الارتفاع المستمر للأسعار في حساب الدخل)⁷، وهناك من يذهب إلى ابعاد من ذلك حيث يعتمدون على زيادة الدخل الفردي الحقيقي وليس الوطني، حيث يرون بأنه يمكن أن تكون نسبة زيادة عدد السكان تفوق نسبة زيادة الدخل الوطني مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل الفردي.

2.2.2 الأبعاد السياسية للتنمية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهت مختلف الدول إلى معركة جديدة والمتمثلة في معركة التنمية

والبناء، وبعد التحرر العسكري والسياسي وجب على هذه الدول التفكير في التحرر الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، والبعد السياسي للتنمية يبقى من أصعب الأهداف، إذ لا تزال الدول النامية تعاني من التبعية الاقتصادية وحتى السياسية في بعض الحالات، وذلك للحاجة الملحة إلى الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا وحتى رأس المال البشري.

3.2.2 البعد الدولي للتنمية: إن حاجة الدول إلى بعضها البعض في مجالات التنمية أعطت هذه الأخيرة بعدا دوليا، بحيث ظهرت

هيئات دولية ومنظمات تعمل على إحداث تنمية شاملة تعاملية لمختلف الدول، ومن بين هذه الهيئات والمنظمات نذكر صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة... الخ. وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا، إلا أنه في الواقع تبقى مساعي هذه الهيئات والمنظمات متحيزة نوعا ما للدول المتقدمة ولا ترضي الأهداف السياسية للبلدان النامية.

4.2.2 البعد الحضري للتنمية : لقد اشرنا سابقا بان التنمية لا تمس فقط الجانب الاقتصادي، وإنما تمس جوانب سياسية واجتماعية

وحتى ثقافية وحضرية، ولذلك يعتبر البعض أن التنمية مشروع نهضة حضارية تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية

3.2 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

لكي تحقق التنمية الاقتصادية أبعادها السابقة لابد لها من تمويل يضمن استمرارها ونجاحاتها، وللتنمية الاقتصادية عدة مصادر للتمويل يمكن تقسيمها إلى مصادر محلية و مصادر خارجية

1.3.2 المصادر المحلية: وتكون هذه المصادر من الادخارات، الضرائب، بالإضافة إلى التمويل بالعجز.

1.1.3.2 . الادخارات : يمثل الادخار في الدول المتقدمة أهم مصدر تمويل للتنمية، وذلك لارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول، والادخار هو ما يتبقى من الدخل بعد القيام بعملية الاستهلاك، ويمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع حسب القائم بهذا العمل كما يلي:

- الادخار العائلي: ويعرف هذا الادخار على انه الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، ويأخذ ادخار العائلات عدة أشكال كأقساط التأمينات، المعاشات، الودائع المدوعة في البنوك وصناديق التوفير، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والعقارات والمساكن⁸. هناك عدة عوامل تحدد لنا قيمة الادخار العائلي أهمها **حجم الدخل** باعتبار الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع معه حجم الادخار العائلي. ونقصد بالدخل في تحليلنا الدخل الفردي وعليه يمكن اعتبار **توزيع الدخل** عامل مهم في تحديد حجم المدخرات . كما أن ادخار العائلات يتأثر كذلك بتغيرات **أسعار الفائدة** ومدي قوة وتوسع الجهاز المصرفي. كما أن معدل التضخم له اثر كبير على حجم الادخار، حيث إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة فان الأفراد يقبلون على شراء الأراضي والعقارات والذهب بدل ادخار نقودهم التي ستخفف قيمتها الحقيقية بفعل التضخم.

- ادخار قطاع الأعمال: يعرف على انه الأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدرا لتمويل التنمية الاقتصادية، وحجم هذا الادخار يكون حسب حجم القطاع، ففي الدول المتخلفة هناك نوعان من قطاع الأعمال قطاع أعمال منظم وقطاع أعمال غير منظم، وعليه من الصعوبة بمكان تقدير حجم مدخرات هذا القطاع.

- ادخار القطاع الحكومي: يعرف على أنه الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، وهذه الحالة تسمى بفائض الميزانية. أما حالة العكس أي النفقات أكبر من الإيرادات فهي حالة عجز في الميزانية، حيث تلجأ الحكومة في هذه الحالة إلى الاستعانة بادخار قطاع الأعمال والعائلات عن طريق الاقتراض.

2.1.3.2 . الضرائب: تعتبر الضرائب الوسيلة التي بموجبها يتم تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، و التي تستخدمها لأغراض الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري. و لا تفرض الضرائب بطريقة عشوائية وإنما تكون وفق سياسة معينة تسمى بالسياسة الضريبية والتي يجب أن تهدف إلى:⁹

- تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

- استهداف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.

استهداف تغيير نمط الاستثمار و توجيهه نحو الاستثمارات المنتجة والمفيدة للاقتصاد.

3.1.3.2. التمويل بالعجز (التمويل التضخمي): إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي، والذي يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض التنمية وذلك من خلال إصدار نقود جديدة من طرف البنك المركزي. وذلك لغرض التوسع في الائتمان دون الحاجة إلى ادخار مسبق، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة. ويستند هذا النوع من التمويل إلى حجة مفادها أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة الاستثمار وذلك استنادا إلى:¹⁰

-التضخم وسيلة فعالة لتكوين ادخار يمكن البلاد النامية من تحقيق الاستثمار المطلوب، فالتضخم يجبر طبقة من طبقات المجتمع على التنازل عن جزء من دخولها الحقيقية يوجه إلى الاستثمار.

-إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأرباح في بعض القطاعات.

-تستطيع البلدان النامية اللجوء إلى التمويل التضخمي دون أن تخشى ارتفاع الأسعار ارتفاعا كبيرا استنادا إلى ما يتواجد بها من موارد عاطلة وخاصة الأيدي العاملة¹¹.

-إن التوسع السريع في الائتمان البنكي مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة.

أما المعارضين لأسلوب التمويل بالعجز فيستندون في آرائهم إلى:

-إن الاستثمار الممول بمصادر تضخمية، سيؤدي إلى ارتفاع متواصل للأسعار تعجز السلطات الاقتصادية من السيطرة عليه بسبب انخفاض مرونة جهازها الإنتاجي.

-يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، فيزيد ميلهم إلى الاستهلاك الحاضر وينقص ميلهم للادخار.

-ينتج عن التضخم تزايد الطبقة بحيث يتضرر منه أصحاب الدخل الثابتة، أما أصحاب الدخل المتغيرة فبمكائهم تعويض تأثير التضخم.

ونظرا لاضطرار البلدان النامية إلى أسلوب التمويل التضخمي، وجب عليها الأخذ بعين الاعتبار بعض الوسائل الحمائية مثل:

-يجب أن تكون المشاريع الممولة عن طريق العجز مولدة لفرص العمل وسريعة العائد.

-يجب تحديد قيمة التمويل بالعجز بحيث تتوافق مع حاجة الاقتصاد الذي ينمو.

-يتعين فرض ضوابط على أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية.

2.3.2. المصادر الخارجية: إن الحاجة إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية تنتج من قصور الموارد المحلية على تمويل الاستثمارات.

ويمكن تقسيم المصادر الخارجية إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي: المعونات الأجنبية، القروض، الاستثمار الأجنبي.

1.2.3.2 . المعونات الأجنبية: يمكن التمييز بين المعونة التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية دون مقابل

(المنح الخالصة)، والمعونة التي يدفع لها مقابل لأجل والتي تعرف بالقروض طويلة الأجل، والتي يترتب عليها بعض الأعباء على ميزانية الدول المقترضة وميزان مدفوعاتها، في حين أن المنح الخالصة لا يترتب عليها أي أعباء.

عموماً يمكن تقسيم المعونات الأجنبية إلى: معونات ثنائية ومعونات متعددة الأطراف، فالأولى هي التي تقدمها دولة متقدمة إلى دولة نامية، ولكن في غالب الأحيان بشروط كاستخدام هذه المعونة في استيراد سلع من الدولة المقدمة للمعونة، وهذه السلع تكون غالية الثمن وذات جودة رديئة. وبذلك تكون الدولة المانحة قد تدخلت في شؤون الدولة المستفيدة من المعونة.

أما المعونة متعددة الأطراف فإنها تأتي من خلال مؤسسات دولية متخصصة، غالبا ما تكون تابعة للأمم المتحدة مثل: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مؤسسات مالية إقليمية، كالبنك الآسيوي للتنمية وبنك التنمية الإفريقي.¹²

2.2.3.2 . القروض: قد تكون القروض الأجنبية عامة أو خاصة، فالقروض العامة هي تلك تعقدتها حكومات البلدان

النامية مع غير المقيمين سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين ومعنويين، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في البلدان النامية مع المقيمين في الخارج .

وتختلف القروض الأجنبية باختلاف الشروط التي تعقد بها، فالقروض التجارية تكون عادة وفقاً للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث معدل الفائدة والضمانات وبرنامج التسديد، وتعتبر من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية.¹³ أما القروض السهلة فهي تعقد بشروط ميسرة، وتمنح مثل هذه القروض عادة للحكومات أو الهيئات التابعة لها.

3.2.3.2 . الاستثمارات الأجنبية: وهي استثمارات من قبل جهات غير مقيمة بالبلد، ويمثل هذا الانسياب لرؤوس الأموال

الأجنبية من الخارج عاملاً أساسياً في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار، وإمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية وتشغيل موارد كانت معطلة، كما يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً.

وتتوقف كفاءة استخدام هذا المورد على عوامل عدة منها: المجالات التي توجه إليها الاستثمارات الأجنبية، وتوافر عوامل الإنتاج الأخرى المتعاونة مع الاستثمار الأجنبي، والقدرات التنظيمية والإدارية المتاحة.¹⁴

4.2 . مؤشرات التنمية الاقتصادية:

ارتبطت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية ارتباطاً وثيقاً بالتطور الحادث فب مفهوم التنمية، فالتنمية لاقتصادية لا تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الاقتصادية فقط و تم إهمال الجوانب الاجتماعية، فهناك العديد من المؤشرات التي تم تطويرها في مجال التنمية لتقيس التنمية البشرية فالبشر هم هدف التنمية و وسيلتها و للتنمية البشرية مؤشرات تتعلق بالعلم و التعليم و البحث و التكنولوجيا و الأوضاع السياسية¹⁵.

1.4.2 . المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية (الناتج المحلي الإجمالي): عند استخدام الناتج المحلي أو القومي لقياس

التنمية يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو في السكان، حيث يجب المحافظة على معدل نمو الناتج المحلي أعلى من معدل النمو في

السكان لتحقيق مستوى رفاهية أكبر في الدولة، و في حالة وجود معدل نمو في الناتج المحلي مع زيادة أكبر في معدل السكان فان الدولة لا تحقق نموا اقتصاديا¹⁶.

يعتمد هذا الأسلوب على الناتج المحلي و القومي الاجمالي و يشتق منه مؤشرات للتنمية منها: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي¹⁷.

2.4.2. مقياس درفونوفسكي لمستوى المعيشة: يحتوي على ثلاث عناصر يتم قياس كل منها بمؤشرات معينة والعناصر

هي¹⁸:

- الحاجات الضرورية المادية من تغذية ومأوى وصحة حيث تقاس بمؤشر حجم ونوعية الخدمات السكنية وكثافة الأشغال ومدى الاستقلالية في استخدام السكن؛

- الحاجات الأساسية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والامن؛

- الحاجات الاعلى و هي فائض الدخل الذي يتبقى بعد اشباع الحاجات الاساسية.

3.4.2. المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة: في هذا المقياس توجد ثلاث مؤشرات للتنمية و هي¹⁹: معدل وفيات

الرضع، توقع الحياة عند الميلاد، نسبة السكان المتعلمين.

4.4.2. المؤشر العام للتنمية: يتكون هذا المؤشر من 18 مؤشر تم اختيار المؤشرات ذات معاملات الارتباط العالية فيما

بينها أي المؤشرات التي بينها علاقة أقوى منها²⁰: توقع الحياة عند الميلاد، نسبة الملتحقين بالتعليم الفني و المهني، متوسط عدد الافراد لكل غرفة، متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.

5.4.2. المؤشر المركب للتنمية البشرية: ان مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الامم المتحدة الانمائي عرف على أنه:

"عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس"²¹، و اهم الخيارات التي يعبر عنها التقرير هي:

- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض و العلل و هي تعتمد بشدة على التغذية و الصحة الجيدة و الماء النقي و الهواء غير الملوث و على حجم الانفاق الحكومي أو المجتمعي على قطاع الصحة و ما يرتبط به من خدمات .

- حيازة المعرفة تقاس بنسبة الملمين بالقراءة و الكتابة من 15 سنة فأكثر و نسبة القيد في التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي معا.

- التمتع بحياة كريمة و تقاس باستخدام متوسط الدخل الحقيقي المعدل و الذي يتم حسابه من خلال اخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار.

3. الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي و التنمية الاقتصادية، سيتم عرض آراء لعلماء اقتصاديين تؤكد أهمية دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية وع عدم وجود تأثير كبير للتنمية الاقتصادية على حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الى الاقتصاد، و آراء أخرى ترى أهمية دور التنمية الاقتصادية في زيادة حجم التمويل المصرفي مع غياب أثر دور التمويل المصرفي في دفع عجلة التنمية باتجاه تحقيق مؤشرات كلية مرتفعة، و هناك رأي ثالث يري بوجود علاقة سببية بين التمويل المصرفي و التنمية الاقتصادية اذ هناك تأثير متبادل بينهما.

ان علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية تفسرها عدة مدارس و هي مدرسة النماذج الداخلية و المدرسة الهيكلية و مدرسة التقيد المالي.

1.3 اهم مدارس القطاع المصرفي:

سيتم التطرق الى أهم المدارس التي تعرضت لدور القطاع المصرفي و دوره في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن الأولى منها المدرسة الهيكلية ترى أن أهمية القطاع المصرفي تأتي من خلال قدرته على تعبئة المدخرات و تحييتها باستثمار، أما الثانية فهي "الماكنون وشو" التقيد المالي و التي تفترض أن القيود المالية و القانونية على الأدوات المالية و المؤسسات المالية هي المعوق الرئيس للتنمية الاقتصادية و تحسين ظروف المعيشة و الدخل في الدول الأقل نمواً، أما الدراسة الثالثة فهي نماذج النمو الداخلي والتي حاولت ابراز الدور المحتمل للوساطة المالية في الدخل و الناتج مستعينة بتطور النظرية التحليلية الكلية في نماذج النمو الاقتصادي الحديثة

1.1.3 المدرسة الهيكلية للتمويل : منذ الستينات من القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من

الاقتصاديين تعتقد بأن هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل و مؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية و النمو الاقتصادي و من ثم في تحسين الدخل الفردي و القومي²²، هذه الأهمية للقطاع المصرفي و لمؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها من خلال كونها تعمل على حشد المدخرات و زيادة حجمها في المجتمع، و هو ما يعني بزيادة رأس المال المتاح للاستثمار.

من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لاهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية و قدمت رؤيتها تبعا لذلك لاصلاح النظم المالية و نظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات و تركيب رؤوس الاموال و من ثم اعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى محدثة زيادات متتابة في الدخل للمعنيين بالاستثمار بصورة مباشرة و الافراد بشكل غير مباشر من خلال عمل المضاعف و قنوات اعادة التوزيع.

كما تعمل مؤسسات القطاع المصرفي على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، انتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي الى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع كأحد مدخلات عملية الانتاج، اذ وفقا لبعض مفكري هذه المدرسة فان الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثرا عن العمل و رأس المال كعوامل انتاج في العملية لانتاجية، و هو ما يعني أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية

تعني زيادة طردية في الانتاج، فان كان لرصيد النقود الحقيقية أثره في مستوى الانتاج فان نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضا، بحيث يعمل ذلك على تحسين الظروف المعيشية للمشاركين في العملية الانتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر أيضا²³.

2.1.3 مدرسة التقييد المالي: تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي و مؤسسات القطاع المصرفي على مستوى الدخل

و أن تقييد الأدوات المالية و خاصة سعر الفائدة و السقوف الائتمانية و نسب الاحتياطي تؤثر سلبا و بدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني و من ثم التنمية الاقتصادية و ما يتبعه من تأثير على مستوى الدخل، هذه نتيجة للقيود على المؤشرات و الأدوات المالية التي تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف²⁴.

أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة و رفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، و هو ما يعني التقليل من حجم المنافسة و زيادة كلفة الحصول على الائتمان، فالأفراد و المؤسسات و الشركات التي تعمل في ظل بيئة تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات و من تعتمد على التراكم الذاتي لرؤوس الأموال و اقتصار رأس المال و الدخول نشوء مشكلة حلقة الفقر المفرغة²⁵.

بناءً على ذلك فان تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريرا لسعر الفائدة من خلال ازالة جميع القيود المؤسساتية الكفيل بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات و انخفاض الاستثمارات و من انخفاض الدخل، خاصة اذا توافق ذلك مع انخفاض مستويات التضخم²⁶.

3.1.3 مدرسة نماذج النمو الداخلي: كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي للنمو، و المحاولة الجريئة لمعالجة محددات

النمو في نماذج النمو داخليا و ليس كمعطيات أو محددات خارجية أثره أيضا في أسلوب معالجة الوساطة المالية و أثرها في النمو الاقتصادي. فمثل هذه النماذج برهنت أنه يمكن ان يكون النمو الاقتصادي مرده لعوامل داخلية و ليس بفعل تأثيرات خارجية، و بالتالي فيمكن لتغير التفضيلات و التقنية، و توزيع الدخل، و التغيرات المؤسساتية أثرها الايجابي في النمو الاقتصادي داخليا²⁷.

فالعديد من الاقتصاديين و المهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا ادخال الوساطة المالية كأحد عوامل و محددات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال غرينوود و جوفانوفيك طبقا نموذجا عاما للتوازن و استخلصا ان زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائيا على زيادة المدخرات، كما أن بنسفينجا و سميث أوضحا دور المصارف في تأمين السيولة، و تبين أن الوسطاء الماليين يعملون على تخفيض الجزء المدخر في شكل سيولة نقدية و أصول سائلة غير منتجة، و من ثم زيادة كفاءة التخصيص الأمثل للموارد المدخرة و المستثمرة من خلال التراكم الرأسمالي، وفقا لهذه الرؤية و من أجل ايضاح قضية أهمية الادخار للنمو الاقتصادي فان زيادة الادخار لدى وسطاء ماليين ذات أثر فعال على دالة الانتاج، هذا التأثير ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة و ادارتها من قبل

المدخرين و المستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل لاستثمارات طويلة الأجل و المواءمة بينهم.

اما كينغ و ليفاين فقد استخدموا نموذجا داخليا للنمو Endogenous Growth Model لايضاح الدور الايجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، هذه الميزة للوسطاء الماليين و مؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الانتاج و من ثم رفع معدل النمو، كما استخدم غرينوود و سميث نموذجين ماثلين لسابقهما، لبيان الكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون و المصارف في التخصص الأمثل للمدخرات²⁸.

و لقد استخدم كل من بكسي و وانغ النموذج الداخلي للنمو لتوضيح كيف أن خدمات المؤسسات المالية و الوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار انتاجية كبيرة، هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات الادخار لقطاع الأعمال و القطاع العائلي و بين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية و المصارف و الذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك و المخاطرة الاستثمارية للمستثمر مع التكاليف المصرية للوسطاء الماليين، كما استنتج هؤلاء الباحثين أن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل و مستوى التوظيف، فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي الى تغير مضاعف توازن النشاط الاقتصادي، و من ثم فان مستوى مرتفعا من التشغيل و المؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوى مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي²⁹.

هذه النتائج حفزت بعض الاقتصاديين لتركيز البحث في معرفة القنوات التي يمكن للوساطة المالية أن تؤثر في النمو الاقتصادي، فالعمر بحث في العلاقة بين النقود و النمو الاقتصادي و بين أثر تعبئة المدخرات و النمو، و كيف يعمل الوسطاء الماليون على رفع كفاءة التخصيص، اذ ان الوساطة المالية عن طريق الوسطاء الماليين تؤمن تخصيصا أمثل للموارد المالية من خلال النقل الآمن بين الوحدات الاقتصادية و ذلك بتخفيض المخاطر الأخلاقية و الاختبار غير الموالي و نفقات التحويل و هي أمور ذات أثر بالغ على النمو الاقتصادي³⁰.

هذه القنوات التي من خلالها تسهم الوساطة المالية ايجابيا في النمو الاقتصادي استخدمها العمر في نموذجه الحركي للنمو الاقتصادي ليوضح أن هناك تأثيرا ذا اتجاهين للوساطة المالية وليس موجبا في كل الأحوال فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي. بينما تؤدي الممارسات المالية غير المواتية الى اعاقا جهود التنمية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي. فعدم وجود مؤسسات وساطة ذات كفاءة، أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية تترك اثرا بينا على مستوى وحجم النمو الاقتصادي. وفي المقابل فان الوساطة المالية المواتية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بارتفاع في الانتاجية الحدية، و ذلك عن طريق تجميع البيانات و المعلومات و تحليلها فنيا و ماليا بالاضافة الى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات عليا التقنية و الانتاجية و المخاطرة³¹.

و هكذا فان جل الفكر التنظيري الاقتصادي لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي يرى أن النظام المالي الكفاء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي و السياسات الائتمانية الكفيلة بحفز رؤوس الأموال، و تشجيع التبادل و التعاون بين قطاعات الفائض و العجز المالي و من ثم النمو الاقتصادي.

2.3 . الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي::

أظهرت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات و ادارة المخاطر و تسهيل المعاملات و تقييم المشروعات و غيرها، يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي و بالتالي يعزز من فرض النمو الاقتصادي، و مما سبق يمكن عرض لأهم الآراء التي تفسر ذلك أهمها.

1.2.3 آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية: يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع المصرفي و

النمو الاقتصادي الى كتابات (Schmbeter,1912), (Bagehot,1873) اللذين أكدا أهمية دور المصارف في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز و ظهرت أهمية الجهاز المصرفي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، و أيدته في ذلك كينز الذي اهتم باعطاء القطاع المصرفي أهميته الكبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، و يرى شومبتير أن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد للمدخرات و تقييم للمشروعات و ادارة للمخاطر و متابعتها جميعها ضرورية لاي نمو اقتصادي لخروج افراد المجتمع من حالة ضعف الانتاجية و الحافز لديهم الى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم مما يعكس الاثر الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات المصرفية في تحسين مستوى الدخل على مستوى الفرد و المجتمع³².

و تعتبر دراساتي كل من (Mckinnon,1973) و (Shaw,1973) من أولي الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تقيد كمية و انتاجية الاستثمارات، و بالتالي تقيد النمو الاقتصادي و تقود الى التضخم و عدم استقرار الأسعار، و يرى (Shaw,1973) أن النقود ضمن الثروة، و اعتبرها وسيلة للدفع و مدخلا انتاجيا وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر (Mckinnon,1973) النقود انتاجيا أصيلا و بديلا كاملا لرأس المال، و تظهر النتيجة التي توصلوا اليها متطابقة، فالسياسات التحريرية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طرق تحسين نوعية و كمية الاستثمار، من خلال السياسات التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة و الاحتياطات القانونية العالية، و التحفيز لبعض برامج الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية.

ان السياسات المتحررة للمصارف ستؤدي الى تحفيز الادخار الخاص و تشجيع الوساطة المالية و التوزيع الأمثل للموارد، و بالتالي زيادة عرض الائتمان الى القطاع الخاص الذي بدوره يؤدي الى زيادة الاستثمار و ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، و يعتقد (Spellman,1982) ان وجود نظام مصرفي متقدم و مصاحب لادوات مالية وسيطة متطورة، يؤدي الى آثار مباشرة على

القطاعات الحقيقية في الاقتصاد تنعكس في انتقال منحى امكانات الانتاج الى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد بشكل أمثل³³.

في العام 1984 استخدم Gupta المنهجية السببية لجرانر، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي في أربع عشرة دولة نامية باستخدام $M1, M2$ ³⁴ و ذلك لقياس الائتمان الخاص، و الائتمان الكلي لقياس التطور في القطاع المصرفي، و مؤشر الانتاج الصناعي لقياس النمو الاقتصادي، و قد كانت النتائج التي توصل اليها متباينة بين الدول المختلفة، فقد وجد دلائل تؤيد ما أسماه (Patrick) العرض القائد من أن التطور في القطاع المصرفي يقود النمو الاقتصادي في ثنائي دول³⁵.

و في دراسة أخرى (Jung, 1986) التي شملت ستا و خمسين دولة متقدمة و نامية، استخدم فيها نسبة العملات المتداولة خارج القطاع المصرفي الى $M1$ و كذلك نسبة $M2$ الى الناتج المحلي الاجمالي كمقاييس للتطور المصرفي، و متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي، أشارت النتائج الى أن هناك التطور في القطاع المصرفي يقود للنمو الاقتصادي أكثر من اعتبار أن القطاع المصرفي نتيجة للنمو الاقتصادي في الدول النامية.

و تعتبر الدراسات التي قام بها (King and Levine, 1993) لعدد كبير من الدول للفترة (1960-1989) من أهم الدراسات التطبيقية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، و قد استخدموا في دراساتهم عددا من المقاييس للتطور في القطاع المصرفي، منها متوسط الموجودات السائلة للقطاع المصرفي الى الناتج المحلي الحقيقي و متوسط معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان المحلي و متوسط الائتمان المصرفي الى اجمالي القروض، و استخدموا عدد من المقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط الفرد و متوسط التعليم و مؤشرات تعكس سعر الصرف و التجارة و السياسة المالية و النقدية، و كانت النتائج التي توصلوا اليها تقبل و تؤيد فكرة أن التطور في القطاع المصرفي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي دون أن يؤثر النمو الاقتصادي على تطور القطاع المصرفي³⁶.

وعالجت دراسة (Murinde and Eng, 1994) العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي باستخدام السلاسل الزمنية و التكامل المشترك في نمو الثنائي و تم فيها استخدام $M1, M2, M3$ و نسبة العملات المتداولة خارج النظام المصرفي الى $M1, M2, M3$ و غيرها كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، بينما تم استخدام الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، و كانت النتيجة التي توصلوا اليها مؤيدة للسببية ذات الاتجاه الواحد ان التطور في القطاع المصرفي يؤدي الى النمو الاقتصادي.

2.2.3 الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق نمو اقتصادي في تطور القطاع المصرفي: من جهة أخرى يعتقد بعض الاقتصاديين و

منهم (Robinson, 1966)، أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي الى التطور المصرفي، كما يرى (Gurley and Shaw, 1955, 1960) أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد

الى نمو أسرع في الأصول المالية، و هذا يعني ان اتجاه السببية يأتي من الناتج القومي الى الأصول المالية، و تعتبر دراسة (Goldsmith, 1969) من أهم المساهمات التطبيقية التي دعمت الأساس النظري لدراسات (Gurley and Shaw)، حيث أكد أنه في حوالي 35 دولة نامية و متقدمة تم بحثها، تتجه المؤشرات المالية بما للزيادة مع نمو الدخل و الثروة، بينما فرق (Patrick, 1966) بين نوعين من التطورات المالية: العرض القائد و الطلب التابع و يشير العرض القائد الى الظاهرة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية و عرض الأصول و الموجودات و الخدمات التابعة لها استجابة للكلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين و المدخرين في الاقتصاد، و بالتالي فالتطور في القطاع المصرفي هو جزء من العملية التنموية، كما أن كينز ضمن تحليله للنظرية العامة يفترض وجود سوق منظم و كفاء للنقود، فهو ينحى منحى شومبيتر في هذا الجانب مفترضا دورا هاما للتوازن المالي، و في توازن السوق النقدي و بالتالي الوصول الى التوازن العام في الاقتصاد³⁷.

أما دراسة (Demetriades and Hussein, 1996) التي تم فيها استخدام نسبة موجودات الودائع و نسبة M2 الى الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، و متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لست عشرة دولة نامية، فقد تفاوتت نتائج اختبارات السببية بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي بين الدول المختلفة، ففي حوالي نصف الدول موضع الدراسة كانت النتائج تشير الى أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي الى التطور في القطاع المصرفي³⁸.

3.2.3 الآراء المؤيد لوجود علاقة سببية بين تمويل القطاع المصرفي و التنمية الاقتصادية: نظرا لأهمية العلاقة السببية بين

القطاع المصرفي و الناتج المحلي و الجدول النظري حول ذلك، فقد أصبحت الدراسات التطبيقية مهمة في محاولة لحسم الجدل في اتجاه العلاقة بينهما، و يعتبر (Patrick) أول من أشار الى احتمال وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بينهما، و كذلك سميث الذي أوضح صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، فالتطور المالي قد يسرع من احداث النمو الاقتصادي، بينما قد يكون التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي، و لكن يعتقد (Mackinnon, 1988) أنه بالرغم من أن معدل النمو المالي مرتبط إيجابا مع معدل النمو الاقتصادي، فان التساؤل الذي طرحه (Patrick) عن اتجاه العلاقة السببية لم يحسم بعد، فأيهما السبب؟ و تعتبر دراسة (Gupta, 1984) أول دراسة تطبيقية استخدمت المنهجية لجرانر، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

يرى (Patrick) أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين من القطاع المصرفي الى الناتج المحلي خلال المرحلة الأولى من التنمية، في حين أن السببية تتجه من الناتج المحلي الى القطاع المصرفي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، و يشكك بعض الاقتصاديين مثل (Lucas, 1988)، في قدرة تأثير القطاع المصرفي على حجم الناتج المحلي³⁹.

كما أوضحت دراسة (Arestis and Demetraides, 1996) التي استخدمت فيها نسبة الائتمان و نسبة M2 الى الناتج المحلي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، و متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي الى وجود علاقة سببية ثنائية بين التطور في القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي، و استخدمت دراسة (Kul and Khan, 1999) نموذج VAR

المتعدد مع اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، و توصلا الى وجود سببية ثنائية بين القطاع المصرفي و معدل النمو في الاقتصاد لكل الدول المختارة في الدراسة.

و في دراسة (Schich and Pelgrin, 2002) لتطور القطاع المصرفي و الاستثمار في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي استخدمت فيها عددا من المقاييس للتطور المصرفي تشمل اجمالي المطلوبات السائلة و الائتمان الخاص و رأسمال سوق الأسهم، و جدا أن هناك علاقة وثيقة بين التطور المصرفي بمقاييسه المختلفة و الاستثمار الاجمالي⁴⁰.

و نخلص مما سبق أن هناك عددا من وجهات النظر تتعلق باتجاه العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي، فيرى شومبيتر أن التطور في وسائل و أدوات القطاع المصرفي يمكن أن يسرع من معدل التراكم الرأسمالي و بالتالي يعزز من فرص النمو الاقتصادي، في حين يرى (Gurley and Shaw, 1955, 1960) أما النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية مما يؤدي الى نمو الأصول المصرفية، أما (Patrick) فيرى أن هناك علاقة ذات اتجاهين بينهما تتجه من القطاع المصرفي الى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من التنمية، في حين تتجه من النمو الى القطاع المصرفي في المراحل المتأخرة من التنمية، أما سميت فقد بين صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي، و عليه فان الجدل حول طبيعة العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي و حجم النمو الاقتصادي يتطلب اجراء دراسات تطبيقية⁴¹.

الخلاصة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرا في نمو اقتصاديات البلدان، اذ يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي، و التوزيع الكفء لها في مختلف مجالات الاستثمار و الاستغلال.

كما يعتبر القطاع المصرفي احدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي و الاقتصادي للدول، اذ أنها تعد البنوك مؤسسات مالية فعالة يعتمد عليها في تطوير و تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على السوق في تمويلها.

لكن الدور المهم و البارز الذي يلعبه القطاع البنكي في النهوض باقتصاديات الدول، يتوقف على مدى فعالية و تطور هذا القطاع، كما أن هذه الفعالية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية.

- ¹ - مدحت القريشي، 2007، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الاردن، ص122
- ² - اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية و النمو، استراتيجيات التنمية)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص50.
- ³ - محمد مدحت العقاد، 1980، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص82.
- ⁴ - حربي محمد عريقات، 1992، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ص26.
- ⁵ - اسماعيل محمد قانة، 2012، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ص7.
- ⁶ - ضيف احمد، 2015، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص3.
- ⁷ - كامل بكري، 1986، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ص70.
- ⁸ - محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، 2006، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية و تطبيقية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص206.
- ⁹ - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص192.
- ¹⁰ - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص193.
- ¹¹ - صبحي قريصة، 2005، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، ص139.
- ¹² - محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، 2007، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر، ص491.
- ¹³ - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص206.
- ¹⁴ - حربي محمد عريقات، 1997، مقدمة في التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الاردن، ص79.
- ¹⁵ - ماير، توماس، (ترجمة أحمد بديع بليح)، 1996، النقود و البنوك و الاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، ص45.
- ¹⁶ - عريقات، حربي، 1992، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر، ص26.
- ¹⁷ - Murry, 2009, The banking sector on economic growth : A case study the Liberian, economy (2004-2009), p24.
- ¹⁸ - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص127.
- ¹⁹ - حسين عادل و آخرون، 2001، التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص104.
- ²⁰ - السويفي عبد القادر، 2002، سياسات التنمية و التخطيط الاقتصادي، أسبوط، مصر، ص89.
- ²¹ - البنك الدولي، التقرير السنوي، 1991، ص20.
- ²² - Hanh's, 2010, Economic theory of bank credit, p10.
- ²³ - المعهد العربي للتخطيط، 2009، دور القطاع التمويلي في التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 85، ص24.
- ²⁴ - Hanh's, 2010, opcit, p21.
- ²⁵ - Murry, 2009, opcit, p34.
- ²⁶ - المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص25.
- ²⁷ - المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص26.
- ²⁸ - الغفيض حمد، 2010، علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية، الاقتصادية مجلة الكترونية، العدد 5746.

- ²⁹ - Hanh's, 2010, opcit, p24.
- ³⁰ - Alomar, I, 2002, Financial intermediation and economic growth, Kansas state university, p12.
- ³¹ - Alomar, Ibrahim, 2002, opcit, p15.
- ³² - المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص11.
- ³³ - العتوم عامر، 2003، قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن في (1985-2000)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان الأردن، ص82.
- ³⁴ - Taghipour, 2008, The role of banking system development in economic growth, Iran case, p11.
- ³⁵ - Guryay, 2007, Financial development and economic growth: evidence from Northern Cyprus, p12.
- ³⁶ - Guryay, 2007, opcit, p15.
- ³⁷ - خلف فليح، 2006، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدارا للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 117.
- ³⁸ - Guryay, 2007, opcit, p17.
- ³⁹ - القحطاني ابراهيم، 1991، الأرصدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الانتاج بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص25.
- ⁴⁰ - منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، التقرير السنوي، 2008، ص16.
- ⁴¹ - العتوم عامر، مرجع سبق ذكره، ص85.